تابعة لـ «الرابطة» تقترب من مناقصة لـ «البترول الكويتية»

أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل «الرابطة»، أن إحدى شركاتها التابعة والمملوكة بنسبة 100٪، قد قامت بتقديم أقل الأسعار بعطاء لشركة البترول الوطنية الكويتية.
وقالت الشركة في بيان للبورصة إن المناقصة خاصة باستئجار سيارات بإجمالي 2,4 مليون دينار، ولمدة 3 سنوات.ولفتت «الرابطة» في البيان، إلى أن الشركة التابعة التي تقدمت بأقل سعر في مناقصة «البترول الكويتية» هي شركة «كي جي إل لتأجير السيارات»، وذلك نقلا عن الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للمناقصات العامة. وأوضحت الشركة أن العائد المتوقع من العقد في حدود 5٪، مشيرة إلى أن هذه النسبة قابلة للتغيير صعودا أو هبوطا أثناء فترة التنفيذ.

استعدادٌ لموجة شراء جديدة أم استياءٌ من شح السيولة والتراجع المستمر؟

الأجانب يخفضون استثماراتهم في البورصة قبل نهاية العام

تراجع الاستثمارات الأجنبية ببورصة الكويت خلال تعاملات نوفمبر

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

محمود صبحي

ظلت حركة الاستثمارات الأجنبية في بورصة الكويت مصدرا للتفاؤل منذ بداية 2017، حيث واصل الأجانب الشراء لتحقق استثماراتهم تدفق مستمر قارب الربع مليار دولار خلال العام الحالي وحتى نهاية أكتوبر الماضي، لكن وتيرة الشراء تراجعت خلال أكتوبر لتتحول إلى البيع خلال نوفمبر في إشارة إلى اتجاه المستثمرين الأجانب لتخفيف استثماراتهم قبل نهاية العام استعدادا لموجهة شراء جديدة تبدأ في يناير بتوقعات بفورة مماثلة كما حدث في بداية العام.

وعلى الجانب الآخر، قد تعكس تلك المبيعات حالة من الاستياء من شح السيولة المستمر وتراجعات بورصة الكويت نتيجة المتغيرات الإقليمية والتي تفوق كل البورصات وتكون حادة بشكل غير مفهوم.

ويأتي تحقيق الاستثمارات الأجنبية لصافي استثمار بيعي خلال نوفمبر وتراجع بوتيرة الشراء خلال أكتوبر الماضي مقارنة بباقي الأشهر السابقة مفاجئا، خاصة أنه يأتي بعد قرار ترقية بورصة الكويت إلى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة في سبتمبر الماضي.

ولم تمنع مبيعات نوفمبر من تحقيق الاستثمارات الأجنبية صافي شراء منذ بداية العام بلغت قيمته 69 مليون دينار (ما يعادل 228 مليون دولار) وكانت أكبر الأشهر التي حققت الاستثمارات الأجنبية صافي شراء كبير في يناير الماضي بـ 21,3 مليون دينار وفي شهر الترقية بسبتمبر الماضي بـ 13,5 مليون دينار.

وعكست صناديق الاستثمار الأجنبية اتجاهها للشراء في أسهم البورصة الكويتية والذي امتد لـ 8 أشهر متتالية اختلفت فيها المعطيات وثبت مواصلة الصناديق للشراء لتتحول للبيع خلال نوفمبر الماضي بصافي استثمار بيعي 1,13 مليون دينار وهو ما خفض صافي استثمارها بالشراء منذ بداية العام ليصل الى 24,5 مليون دينار صافي قيمة تدفق استثمارات الصناديق الأجنبية الى بورصة الكويت.

وشهد شهر نوفمبر الماضي مواصلة الأفراد الأجانب تحقيق استثماراتهم صافي بيع بقيمة 680 ألف دينار واتجهت محافظ المؤسسات والشركات للبيع أيضا بصافي 1,13 مليون دينار ليحقق الاستثمار الأجنبي إجمالا صافي بيع بقيمة 3 ملايين دينار خلال نوفمبر (ما يعادل 10 ملايين دولار).

228 مليون دولار استثمارات أجنبية تدفقت للبورصة منذ بداية العام

10 ملايين دولار صافي بيع الاستثمار الأجنبي خلال نوفمبر الماضي

340 مليون دولار صافي بيع للكويتيين منذ بداية العام

صناديق الاستثمار الخليجية واصلت الشراء للشهر الثاني على التوالي

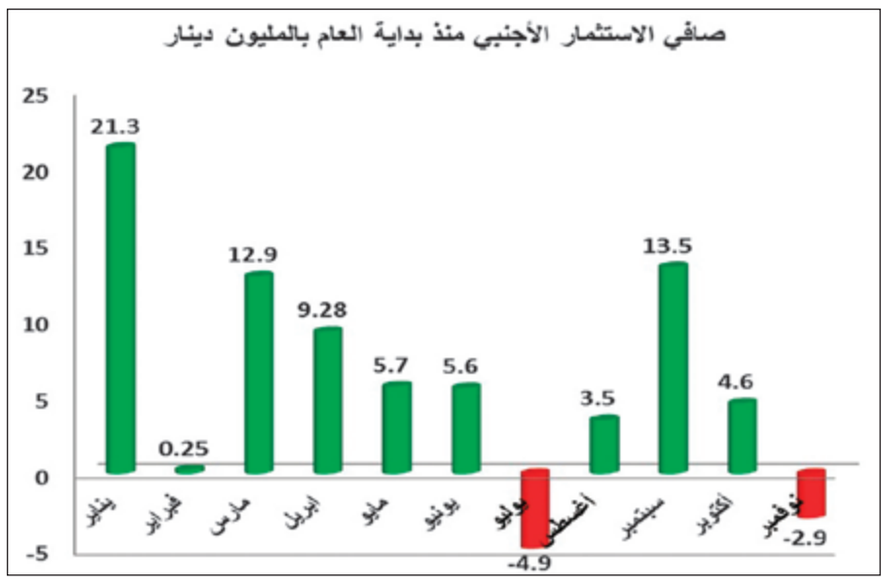

الكويتيون.. تباطؤ البيع

حققت الاستثمارات الكويتية مجتمعة صافي بيع خلال نوفمبر بقيمة 834 ألف دينار فقط لتواصل البيع للشهر الرابع على التوالي منذ أغسطس الماضي ولكن بوتيرة أقل حيث حققت صافي بيع بقيمة 5,8 ملايين دينار خلال شهر أكتوبر الماضي. وتأتي المبيعات الكويتية بضغط من تخلص الأفراد الكويتيين من استثماراتهم بشكل واضح، حيث حققت استثماراتهم صافي بيع بلغت قيمته 13,2 مليون دينار خلال نوفمبر الماضي، وكذلك اتجهت الصناديق الاستثمارية الكويتية للبيع خلال نوفمبر لتحقق استثماراتهم صافي بيع بقيمة 7,8 ملايين دينار.

في المقابل، اتجهت المؤسسات والشركات لتحقيق صافي شراء بقيمة 13 مليون دينار واستثمارات محافظ العملاء الكويتية للشراء.

ومنذ بداية العام، حققت الاستثمارات الكويتية صافي بيع بقيمة 103 ملايين دينار (ما يعادل 340 مليون دولار) بضغط من اتجاه محافظ العملاء لتحقيق صافي استثمار بيعي بقيمة 83,6 مليون دينار وكذلك تحقيق الأفراد والمؤسسات والشركات صافي استثمار بيعي لتغرد صناديق الاستثمار وحيدة بتحقيقها صافي شراء بقيمة 35,6 مليون دينار منذ بداية العام.

الخليجيون.. مواصلة الشراء

قابلت مشتريات الخليجيين مبيعات الكويتيين والأجانب خلال نوفمبر الماضي، حيث حققت الاستثمارات الخليجية صافي شراء بقيمة 3,8 ملايين دينار بدعم من مشتريات الأفراد والمؤسسات والشركات مقابل اتجاه صناديق الاستثمار ومحافظ العملاء الخليجية لتحقيق صافي بيعي.

وتواصل الاستثمارات الخليجية تحقيق صافي شراء للشهر الثاني على التوالي، حيث بلغت مشترياتهم 1,2 مليون دينار خلال أكتوبر الماضي.

وبذلك تحافظ الاستثمارات الخليجية على وتيرة الشراء منذ بداية العام بتحقيق صافي شراء بقيمة 34,13 مليون دينار لتدعم المشتريات الأجنبية مقابل مبيعات الكويتيين خلال تلك الفترة.

المؤشرات.. تراجع جماعي

تزامنت مبيعات الاستثمارات الأجنبية والكويتية خلال شهر نوفمبر الماضي مع تراجعات جماعية لمؤشرات البورصة الكويتية، حيث تراجع المؤشر السعري 4,8٪ ليغلق عند 6196,5 نقطة يتبعه الوزني بتراجع 5,03٪ ليغلق عند 398,8 نقطة، فيما جاء انخفاض مؤشر كويت 15 بنسبة أكبر وصلت إلى 6,12٪ ليغلق عند 908,5 نقاط. وكانت شركة فوتسي راسل قد أعلنت عن ترقية البورصة الكويتية إلى مصاف الأسواق الناشئة بعد استمرار السوق على قائمة الانتظار لمدة 9 سنوات منذ العام 2008.

يذكر أن بعض المحللين أشاروا إلى أن التوقعات ترجح أن يكون الوزن النسبي للأسهم الكويتية في مؤشر فوتسي بنحو 0,11٪ فقط، فيما أوضح التحليل أن هناك توقعات أخرى ترى تدفقات بنحو 700 مليون دولار نتيجة للإدراج في مؤشر فوتسي بعد الترقية.

ارتفعت 6,1٪ في أكتوبر.. الأكبر منذ بداية العام

أسعار العقارات البريطانية تواصل الارتفاع

مصطفى صالح

ارتفعت أسعار العقارات البريطانية خلال أكتوبر الماضي 6,1٪ سنويا مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي ليصل متوسط سعر العقار في كل المدن البريطانية إلى 254,7 ألف جنيه استرليني بنهاية أكتوبر الماضي. ويعد معدل الارتفاع هذا الأكبر منذ بداية العام الحالي حيث يواصل الصعود خلال الاشهر الماضية بارتفاعات 5,5٪ و4,5٪ سنويا خلال شهري أكتوبر وسبتمبر الماضيين وذلك بحسب تقرير شركة هوم تراك للاستشارات والاستثمارات العقارية. ويقيس مؤشر هوم تراك أسعار العقارات في 20 مدينة بريطانية بشكل شهري. وارتفع متوسط سعر العقار في بريطانيا قرابة الـ 10 آلاف جنيه استرليني خلال الستة أشهر الماضية، مرتفعا من 244,9 ألف جنيه استرليني في نهاية مايو الماضي بنسبة 4٪ حتى نهاية أكتوبر الماضي. ويأتي مواصلة العقار البريطاني الارتفاع خلال الاشهر الستة الماضية على الرغم من عودة الجنيه الاسترليني الى الارتفاع أمام الدولار ليصل لأعلى مستوياته خلال العام عند 1,36 دولار منتصف سبتمبر الماضي. تصدرت أسعار العقارات بمدينة مانشستر قائمة المدن البريطانية العشرين من حيث نسبة الارتفاع التي وصلت الى 7,9٪ سنويا مقارنة بأسعار الشهر نفسه من العام الماضي ليصل متوسط سعر العقار بالمدينة إلى 158,8 ألف جنيه استرليني تلتها مدينة برمنغهام بنسبة ارتفاع سنوي وصلت الى 7,4٪ ليصل متوسط سعر العقار في المدينة الى 155,6 ألف جنيه استرليني وثالثا مدينة ليستر بنسبة ارتفاع 6,6٪ بمتوسط سعر 165,7 ألف جنيه استرليني للعقار في المدينة. وحلت العاصمة لندن في آخر قائمة الارتفاعات، حيث ارتفع متوسط سعر العقار بالمدينة بنسبة 3٪ سنويا ليصل الى 496 ألف جنيه استرليني وهو الأغلى بين كل المدن البريطانية التي شملها التقرير. وشهدت مدينتان فقط من بين المدن البريطانية تراجعا في أسعار العقارات بها وهما: أوكسفورد بانخفاض متوسط سعر العقار بنسبة 0,6٪ ليصل الى 412,3 ألف دينار وتعد من أعلى الأسعار بين المدن البريطانية، وتصدرت مدينة أبردين التراجعات بما نسبته 3,1٪ ليصل متوسط سعر العقار في المدينة إلى 169,7 ألف جنيه استرليني.

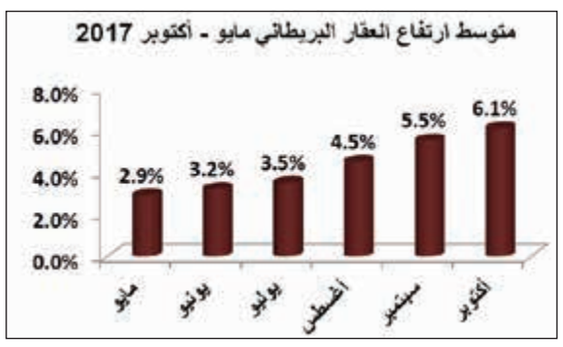

254,7 ألف جنيه إسترليني متوسط سعر العقار بنهاية أكتوبر

الشركات تتجه نحو الاستحواذ بحثاً عن التوسع والنمو

12٪ نمو خدمات الاتصالات بالخليج إلى 14,3 مليار دولار بحلول 2020

تسعى شركات الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تعزيز فرص النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواعد، من خلال عمليات الدمج والاستحواذ في إطار جهودها لسد الثغرات بإمكانياتها الحالية.

بدأت شركات الاتصالات العالمية وفقا لدراسة حديثة أجرتها شركة الاستشارات الإدارية ستراتيجي& التابعة لشبكة «بي دبليو سي»، بالتحول بشكل تدريجي إلى الاستثمار في المجالات الرقمية الناشئة والأسواق المتخصصة، من خلال صفقات الدمج والاستحواذ، بدلا من حصر نفسها في نفس المجال، أي قطاع الاتصالات.

وبلغ مجموع صفقات شركات الاتصالات العالمية 884 صفقة خلال عامي 2015 و2016، قدرت بـ 200 مليار دولار. حيث ارتفعت نسبة التوسع في التقنيات ذات الصلة خلال 2015 و2016، ليصل مجموع الصفقات إلى 213 صفقة بلغت 14 مليار دولار في تلك الفترة، مقابل 184 صفقة بقيمة 5,1 مليارت دولار خلال عامي 2013 و2014.

وقال شادي سميرة، شريك في ستراتيجي& بالشرق الأوسط: «سيحافظ حجم عمليات الشركات على أهميته بالنسبة لقطاع الاتصالات، وسيبقى المحرك الأساسي لدمج وتوحيد العمليات، حيث إن العلاقة بين هوامش الربح وحجم العمليات أصبحت متقاربة لحد كبير. ومع ذلك، تعمل الرقمنة على تغيير الحدود في القطاعات التقليدية، بشكل يسمح لعمالقة التكنولوجيا مثل آبل وآلفابيت بالتوسع بلا هوادة. ليس فقط كونهم لا يولون أهمية كبيرة للعوائق الموجودة عند دخولهم مجالا معينا، بل لامتلاكهم بنية تحتية رقمية قوية تخولهم إطلاق منتجات وخدمات عبر مختلف القطاعات. وينبغي على جميع مشغلي الاتصالات السير على نفس الخطى، والتوسع في المجال الرقمي ليصبحوا تكتلات رقمية».

ولا تزال عمليات الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خجولة نسبيا، حيث بلغت نسبتها 1٪ في عامي 2015 و2016. إلا أنه من المتوقع أن يحدث تغيير في هذا التوجه.

قال عمرو القسوس، شريك في ستراتيجي& بالشرق الأوسط إنه «من المقرر أن ينمو سوق الخدمات المقدمة للشركات والخدمات المقدمة للأفراد في الخليج 12٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة، ليصل إلى 14,3 مليار دولار بحلول 2020. وستشكل استشارات تكنولوجيا المعلومات وتكامل الأنظمة وعمليات تطوير البرمجيات جزءا كبيرا من الميزانية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات».

200 مليار دولار صفقات الدمج والاستحواذ لشركات الاتصالات العالمية

«موديز»: 2,5٪ نمواً متوقعاً لاقتصادات دول الخليج في 2018

يبدو أن اقتصادات دول الخليج ستنمو بنسبة 2,5٪ خلال 2018، وفقا لتوقعات جديدة أصدرتها شركة «Moody's Analytics»، حيث ستعزز أسعار الطاقة المستقرة هذا النمو، اذ يتراوح سعر خام برنت ضمن نطاق ضيق بين 50 و60 دولارا للبرميل.

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي لشؤون الطاقة في «Moody's Analytics» كريس لافاكيس: «سيؤدي تمديد خفض الإنتاج من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك»، إضافة إلى الطلب المتزايد على النفط من الأسواق الناشئة، لانخفاض مخزونات النفط العالمية، ودعم أسعار النفط في 2018، وسيتم تحديد سقف لأسعار النفط، ومع ذلك قد لا تلتزم الدول الأعضاء في منظمة «أوبيك» بتخفيض الإنتاج، وسيكثف منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة عمليات التنقيب عن النفط، لضمان تداول النفط ضمن نطاق محدد». وستدعم أوضاع الحسابات الجارية المحسنة الناجمة عن تجديد احتياطيات النفط، الاستثمار في القطاعات غير النفطية من الاقتصاد، في ظل المحاولات التي تقوم بها دول مجلس التعاون لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن الاعتماد على المواد الهيدروكربونية. وفي السعودية، تؤكد الجهود المناهضة للفساد المبذولة مؤخرا على الالتزام بتحقيق برنامج التحول الاقتصادي لرؤية السعودية 2030.